

تقادم جميع الدعاوى الناجمة عن عقد التأمين بمدورة سنتين ابتداء من تاريخ وقوع الحادث المسبب لها، غير أن هذا الأجل لا يحتسب إلا من يوم إطلاع المؤمن أو ذي المصلحة على بعض الواقع الموجبة للحق وذلك في ثلاثة حالات: 1- من اليوم الذي أطلع الضامن على إخفاء ما يلزم إظهاره كله أو إهمال اوتصريح كاذب أو غير صحيح. 2-في حالة وقوع الحادث المؤمن منه من يوم اطلاع الشخص ذو المصلحة في الامر إذا ثبتوا جهلهم ذات الحادث، يعتبر ذا مصلحة كالمن الخلف العام والخلف الخاص، والمستفيد من عقد التأمين والدائن ذي الحق في استيفاء الدين مباشرة من المؤمن كالدائن المرتهن أو ذي المتبادر بالنسبة للديون المترتبة في ذمة المؤمن له